الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

FCCC/CP/2007/4
19 October 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

الاتفاقية الإطارية
بشأن تغير المناخ

مؤتمر الأطراف
الدورة الثالثة عشرة
بالي، ٣-١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت
تقرير الميسّريْن المتشاركين للحوار بشأن العمل التعاوني الطويل الأجل للتصدي لتغير المناخ عن طريق تعزيز تنفيذ الاتفاقية

تقرير الميسّريْن المتشاركين للحوار بشأن العمل التعاوني الطويل الأجل للتصدي لتغير المناخ عن طريق تعزيز تنفيذ الاتفاقية

مذكرة من الميسّريْن المتشاركين*

الموجز

عقد مؤتمر الأطراف العزم، بموجب المقرر ١/م أ-١١، على الانخراط في حوار، دون الإخلال بأية مفاوضات أو التزامات أو عمليات أو أطر أو ولايات تحدث مستقبلاً بمقتضى الاتفاقية، من أجل تبادل الخبرات وتحليل النُهج الاستراتيجية لعمل تعاوني طويل الأجل لمواجهة تغير المناخ.

واستجابة لطلب مؤتمر الأطراف في ذلك المقرر، نظمت الأمانة أربع حلقات عمل في إطار الحوار في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧. وقد يسّر الحوار ميسران متشاركان هما السيد هوارد بامسي (أستراليا) والسيدة ساندیا دي ويت (جنوب أفريقيا).

وطلب مؤتمر الأطراف إلى الميسرَين المتشاركين تقديم تقرير إلى الدورتين الثانية عشرة والثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف عن الحوار وعن المعلومات والآراء المتنوعة التي عرضتها الأطراف. وتأتي هذه المذكرة استجابة للطلب المشار إليه أعلاه وتشكل التقرير النهائي للميسرَين المتشاركين عن المناقشات التي دارت في الحوار.

* تأخر تقديم هذه الوثيقة بسبب عدم توفر الوقت الكافي للانتهاء منها بين موعد انعقاد حلقة العمل الرابعة في إطار الحوار والموعد النهائي لتقديم الوثيقة.

المحتويات

		الفقـــــرات	*الصفحة*
أولا -	مقدمة	١-٤	٣
	الولاية	١-٤	٣
ثانيا -	ملاحظات الميسرين المتشاركين	٥-٦٩	٤
	ألف -حوار استراتيجي	٩-٢٤	٥
	باء - دعائم استجابة فعّالة لتغير المناخ	٢٥-٦٠	٨
	جيم - الخطوات القادمة	٦١-٦٩	١٥

أولا- مقدمة

الولاية

١- عقد مؤتمر الأطراف بمقرره ١/م أ-١١ العزم على الانخراط في حوار، دون الإخلال بأية مفاوضات أو التزامات أو عمليات أو أطر أو ولايات تحدث مستقبلاً بمقتضى الاتفاقية، من أجل تبادل الخبرات وتحليل النُهج الاستراتيجية لعمل تعاوني طويل الأجل لمواجهة تغير المناخ، يشمل جملة مجالات منها المجالات التالية:

(أ) تعزيز الأهداف الإنمائية بطريقة مستدامة؛

(ب) اتخاذ إجراءات في مجال التكيّف؛

(ج) استغلال الطاقات التكنولوجية استغلالاً كاملاً؛

(د) تحقيق الإمكانات الكاملة التي تتيحها الفرص السوقية.

٢- وعقد مؤتمر الأطراف العزم كذلك على أن يتخذ الحوار شكل تبادل مفتوح وغير ملزم للآراء والمعلومات والأفكار، من أجل دعم تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً صارماً، وألا يؤدي إلى فتح أية مفاوضات تفضي إلى التزامات جديدة. واتفق مؤتمر الأطراف على ما يلي:

(أ) أن يسترشد الحوار بأفضل المعلومات والتقييمات العلمية بشأن تغير المناخ وآثاره، الواردة من الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ فضلاً عن المعلومات العلمية والتقنية والاجتماعية والاقتصادية الأخرى ذات الصلة؛

(ب) أن يمكّن الحوار الأطراف من مواصلة تطوير استجابات وطنية ودولية فعالة وملائمة إزاء تغير المناخ، وأن يكون بمثابة محفل لبحث تحديد إجراءات لتعزيز البحث والتطوير، واستخدام تكنولوجيات وهياكل أساسية أنظف والاستثمار فيها؛

(ج) أن يحدد الحوار النُهج التي من شأنها أن توفر الدعم وتهيئ الظروف المواتية للإجراءات التي تتخذها البلدان النامية طوعاً والتي تعزز التنمية المحلية المستدامة وتخفف آثار تغير المناخ بطريقة ملائمة للظروف الوطنية، بما في ذلك اتخاذ إجراءات ملموسة لتمكين البلدان، وبخاصة البلدان النامية، من إدارة تغير المناخ والتكيف معه؛

(د) أن يستكشف الحوار السبل والوسائل الكفيلة بتحسين إمكانية حصول البلدان النامية على تكنولوجيات أنظف وملائمة للمناخ وتكنولوجيات للتكيف وذلك من خلال تهيئة بيئات مؤاتية ووضع إجراءات وبرامج ملموسة؛

٣- واستجابة لطلب مؤتمر الأطراف، نظمت الأمانة في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ أربع حلقات عمل في إطار الحوار بشأن العمل التعاوني الطويل الأجل للتصدي لتغيّر المناخ عن طريق تعزيز تنفيذ الاتفاقية (الحوار). ويمكن الاطلاع على جداول الأعمال والمعلومات المقدمة في حلقات العمل على موقع الأمانة على الإنترنت [(١)].

٤- وعملاً بالمقرر ١/م أ-١١، قام بتيسير الحوار ميسران متشاركان، أحدهما من أحد الأطراف المدرجة في المرفق الأول بالاتفاقية (السيد هوارد بامسي (أستراليا))، والآخر من أحد الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول بالاتفاقية (السيدة ساندايا دي ويت (جنوب أفريقيا))، وقامت هاتان المجموعتان من الأطراف على التوالي باختيارهما؛ وقد طلب إلينا مؤتمر الأطراف تقديم تقرير عن الحوار وعن المعلومات والآراء المتنوعة التي عرضتها الأطراف إلى الدورة الثانية عشرة (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦) وإلى الدورة الثالثة عشرة (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧) لمؤتمر الأطراف.

ثانيا- ملاحظات الميسرين المتشاركين

٥- هذه الوثيقة استجابة لطلب مؤتمر الأطراف الوارد في الفقرة ٤ أعلاه، وتشكل هي والإضافة المذكورة في الفقرة ٧ أدناه، تقريرنا النهائي عن الحوار، الذي يبيّن، كما كان متوقعاً، تنوع الآراء التي أعربت عنها الحكومات [(٢)].

٦- ويتألف التقرير من جزأين: فالجزء الأول، وهو هذه الوثيقة، يعكس ملاحظاتنا عن المناقشات المثمرة جداً التي دارت بيننا جميعاً بشأن الدعائم والنُهُج الأساسية لمواجهة تغير المناخ وبشأن الكيفية التي يمكن بها إدماج هذه الدعائم والنُهج بحيث تشكل استجابة عالمية فعالة في مواجهة تغير المناخ. وقد بيّنا أيضاً الخيارات التي طرحها المشاركون في أثناء المناقشة بشأن معرفة مدى استصواب مواصلة مداولاتهم إلى ما بعد دورة مؤتمر الأطراف الثالثة عشرة والسبيل لتحقيق ذلك.

٧- والجزء الثاني من التقرير، هو الوثيقة FCCC/CP/2007/4/Add.1، يتضمن معلومات بخصوص تنظيم حلقات العمل الأربع وسرداً مفصلاً للمعلومات والآراء المتنوعة بشأن مواضيع الحوار أثناء حلقات العمل. ويتضمن أيضاً معلومات قدمها مشاركون بشأن قضايا عامة وشاملة لعدة مجالات.

٨- وأملنا أن يكون هذا التقرير بمثابة حصيلة مقتضبة للحوار وخلاصة تساعد الحكومات على التوصل إلى استنتاجات بشأن الطريق الذي سيسلك والتدابير المطلوبة لتحديد طبيعة الاستجابة الفعالة لمواجهة تغير المناخ، وفي الوقت ذاته تمكين جميع البلدان من المضي في أولوياتها الوطنية وتحقيقها على نحو مستدام.

---

(١) <http://unfccc.int/meetings/dialogue/items/3668.php>.

(٢) قدّم الميسران شفهياً تقريراً أمام الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأطراف. والنص الكامل لهذا التقرير الشفهي متاح على الموقع <http://unfccc.int/files/meetings/dialogue/application/pdf/oral_report_at_cop12_061117.pdf>.

ألف- حوار استراتيجي

٩- لاحظنا أثناء الحوار اقتراح بعض السمات الاستراتيجية لاستجابة دولية فعالة لتغير المناخ. ولا نقول إنها لقيت إجماعاً أو إنها تشكل مجموعة متكاملة من السمات، ولكن بدا لنا في أثناء استماعنا إلى المناقشة أنها سمات اعتبرها العديد من المشاركين، من وفود ومراقبين ومتحدثين ضيوف، ضرورية لنجاح أي استجابة دولية مستقبلية لمواجهة تغير المناخ.

١٠- وقد شهدت السنتان المكرستان للحوار تغيراً لم يسبق له مثيل في الاهتمام الذي يولى لتغير المناخ على أعلى المستويات الحكومية، وقد نجم هذا التغير عن تزايد وضوح الحجج العلمية والاقتصادية التي تنادي بضرورة القيام بعمل عاجل وفعال لمواجهة تغير المناخ. وفي سياق هذا الحوار الأوسع بين قادة العالم، سيتعين تحديد وتيرة ووجهة العملية المنبثقة عن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، مع التأكيد مجدداً على أن الاتفاقية تظل تشكل الإطار العالمي المركزي للتفاوض بشأن الصكوك القانونية ووضع الآليات الدولية.

١١- وبناءً على ما تقدم، ذكّرنا بعض المشاركين بأن العمل الذي جرى في إطار الاتفاقية، وإن كان عملاً أساسياً، ليس السبيل الوحيد لاستجابة فعالة للتحدي الذي يمثله تغير المناخ. وبالفعل، فقد سمعنا مراراً وتكراراً طوال فترة الحوار بسبل عمل أخرى خارج العمليات التي نقوم بها، رغم أنها في الكثير من الحالات تستمد حوافزها من هذه العمليات وتتوقف عليها، وهي سبلٌ تشكل جزءاً من الجهود العالمية للتصدي لتغير المناخ وستساهم في إيجاد استجابة شاملة، ومن ثم فعالة بحق، لموجهة تغير المناخ. فالعلماء والباحثون وقطاع الأعمال والمجتمع المدني لهم جميعاً أدوار حيوية يتعين عليهم الاضطلاع بها بالتعاون مع الحكومات. ونحن ممتنون لهذا العدد الكبير من الخبراء في جميع هذه المجالات والخبراء التابعين للحكومات الذين قدّموا آراءً ثاقبة سلطت الضوء على فرص تعزيز فعالية تعاوننا وبعثت الحيوية في عملنا. فقد عرضوا وقائع يجب أن تأخذها مداولاتنا في الاعتبار. فإذا ما أريد للعمل التعاوني فيما بين الحكومات للتصدي لتغير المناخ أن يحدث الأثر العالمي الذي نسعى لتحقيقه، فلا بد من مواصلة الاستفادة من الخبرة التي لا تتوفر عادة في العمليات المنبثقة عن الاتفاقية.

١٢- لقد كان الحوار تجربة فريدة من نوعها بالنسبة للاتفاقية. فقد شكل حلقة متناسقة ومطولة لاستكشاف أهم القضايا التي تؤثر في احتمالات القيام بمزيد من العمل التعاوني الفعال، دون أن تتعرض للضغوط والقيود التي ترافق أية عملية تفاوضية. وأتاح هذا الحوار فرصة لجميع الحكومات للمشاركة بثقة في تبادل الآراء والتجارب بشكل مفتوح وأصيل نسبياً. وقد سمعنا جميعاً الكثير مما يتعذر طرحه أثناء المفاوضات. وقد ساعد ذلك، بسهولة أكبر مما في أية جولة مفاوضات، على تحديد المصالح الحقيقية للحكومات وغيرها من الأطراف الفاعلة لا سيما قطاع الأعمال.

١٣- وأثناء حلقات العمل الأربع، حددت الحكومات، معتمدة على مساهمات الخبراء المشار إليها في الفقرة ١١ أعلاه، الدعائم التي يمكن الاستناد إليها لوضع استجابة دولية فعالة لتغير المناخ، وتناولت بإسهاب المبادئ التي ينبغي أن تسترشد بها هذه الاستجابة. وفي حلقتي العمل الأولى والأخيرة على وجه الخصوص، عرضت الحكومات آراءها بشأن الرؤية المشتركة للمستقبل، وكذلك بشأن المبادئ والأهداف المتوخاة. وإذا كانت هذه الآراء متنوعة فعلاً بالقدر الذي توقعه مؤتمر الأطراف، فقد برز العديد من العناصر المشتركة وأُعرب عن دعم قوي وواسع لبعض الأفكار ولدعائم معينة. وتظل هناك خلافات واضحة بين البلدان. ولكن شعورنا الراسخ هو أن هذه الخلافات باتت الآن محددة بدقة أكبر وبالتالي فهي أكثر قابلية للحل، نظراً لتعاظم الالتزام الذي تجلّى طوال مناقشاتنا بتعزيز العمل التعاوني الدولي.

١٤- ولم نسمع أي اعتراض على ضرورة إيجاد استجابة عالمية فعالة لتغير المناخ. فقد جددت جميع الحكومات دعمها لتحقيق الهدف النهائي للاتفاقية. صحيح أن هناك تبايناً في الرؤى بشأن ما ينبغي القيام به، فهناك من يرى ضرورة طلب تعزيز تنفيذ الالتزامات القائمة بينما يرى آخرون ضرورة تعزيز إجراءات التنفيذ، ولكن هناك خيطاً مشتركاً تجلى طوال الحوار هو وجوب عمل المزيد. ومن الإشارات الكثيرة إلى وصف العديد من المتحدثين هذه المناقشة بأنها أكثر نضجاً من أية مناقشة سابقة هو أن أحداً لم يطعن في الاستنتاجات العلمية الأساسية التي تجمعنا في إطار الاتفاقية وبروتوكول كيوتو. وقدم الخبراء المشاركون في عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ إفادة متعمقة بشأن استنتاجات تقرير التقييم الرابع. فقد قدم الفريق الوقائع بوضوح وبيّن بشكل لا لبس فيه أن الجنس البشري قد غيّر المناخ بالفعل وأن السياسات الحالية، وإبقاء الأمور على حالها، سيؤدي إلى عواقب غير مقبولة. وبيّن تقرير التقييم الرابع أيضاً أن الحلول التكنولوجية متاحة للعمل بها فوراً وأن المزيد منها يتاح حالياً. وخلص كذلك إلى أن أسوأ العواقب لا يزال يمكن تفاديها إذا ما اتخذت إجراءات حاسمة دون أدنى تأخير.

١٥- وفي ظل هذه الخلفية، أتاحت عملية الحوار فرصة فريدة من نوعها للحكومات كي تفصح عن موقفها من مشكلة المناخ التي تؤثر في طموحاتها لتحقيق التنمية وفي الجهود التي تبذلها لإحراز تقدم في السعي إلى أهدافها الإنمائية بطريقة مستدامة. فالتحدي الذي يشكله تغير المناخ أصبح يشكل تدريجياً قضية جوهرية في التنمية الاقتصادية المستدامة. ففي العديد من البلدان، تهدد آثار تغير المناخ بالفعل مصالحها القومية الحيوية وذلك بتضخيم الآثار الضارة للتغيرات المناخية. وقد أبرز الحوار أن الضرورة الملحة للتكيف مع تغير المناخ باتت أكثر إلحاحاً اليوم مما كان عليه الحال قبل بضع سنوات. فبعد أن كان التكيّف في وقت مضى أبعد ما يكون عن الأولويات في مجال تخفيف آثار تغير المناخ بالنسبة للعديد من الحكومات، بات الآن جانباً حاسماً من جوانب العمل في هذا المجال على المستويين المحلي والدولي معاً؛ إنه يشكل دعامة أساسية في هذا المضمار.

١٦- وقد سمعنا حديثاً عبارات متعددة عن ضرورة الاستعجال في الأمر. فقد حدّثنا العديد من المشاركين عن الآثار الوخيمة لتغير المناخ التي تشاهد يومياً وشددوا على التكلفة الاجتماعية والاقتصادية التي ستنوء بها التنمية المستدامة في بلدانهم جراء أي تأخير إضافي عن تدارك الأوضاع. وسمعنا كذلك أن الأمور وصلت في بعض البلدان الأكثر ضعفاً إلى حد بات عنده بقاؤها ذاته مهدداً بفعل الآثار الطويلة الأجل، مثل ارتفاع منسوب مياه البحر أو التصحر. وقد أكد ذلك للجميع أن التأخير في اتخاذ إجراءات للاستجابة لتغير المناخ ليس بالأمر الخطير فحسب ولكنه مكلف للغاية. وحقيقة الأمر أن سبل التنمية المختارة تؤثر بقوة على سياسة المناخ، وأن الخيارات التي تتخذ اليوم في مجالي التكنولوجيا والطاقة تلزِم المستثمرين والمجتمع العالمي باتباع مسار معيّن لانطلاق الانبعاثات لعقود قادمة.

١٧- وتتطلع الاقتصاديات الضعيفة إلى تلقي الدعم لجهودها التي تبذلها للحد من تعرضها لآثار تغير المناخ. وقد ذُكّرنا بأن الآثار الضارة لتغير المناخ تقع بقوة غير متناسبة على من يملك أضعف القدرات للاستجابة والأقل مسؤولية عن التسبب في المشكلة. الأمر الذي يجعل تحقيق هذه البلدان تطلعاتها في مجال التنمية مرهوناً بنجاح المجتمع الدولي في تطوير وتنفيذ استراتيجيات تقدم استجابة فعّالة لتغير المناخ.

١٨- وبيّن الحوار كيف أن الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني أخذوا يجدون سبلاً ووسائل تحفز التنمية الاقتصادية وفي الوقت ذاته تخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري تخفيضاً نسبياً عن طريق تحسين التكنولوجيات والسياسات. ولم يعد يُنظر إلى هذه المساعي على أنها ترمي فقط إلى التصدي لآثار النمو الاقتصادي السابق؛ فهي تشمل

الآن التحدي المتمثل في جعل النمو في المستقبل مراعياً للبيئة. ومثل هذه المسالك الإنمائية النظيفة تحقق بالفعل فوائد إنمائية كبيرة مزدوجة من قبيل تحسين أمن الطاقة وتقليص تكاليف الصحة العمومية من جراء تحسن نوعية الهواء.

١٩- ولا يوجد اقتصاد وطني بمعزل عن الاقتصاد العالمي، وقد تحدثت الحكومات في الحوار بإسهاب عن الأبعاد الوطنية والدولية التي تنطوي عليها الاستجابة لتغير المناخ، بما في ذلك كون بعض الاستجابات لتغير المناخ قد تنطوي على آثار ضارة غير مقصودة تصيب بلداناً أخرى. فاتخاذ إجراءات على الصعيد الوطني مهم للغاية بالنسبة لجميع الحكومات ويمكن تعزيز تلك الإجراءات إلى حد كبير بفضل التعاون الدولي الفعال وبوضع آليات محفزة.

٢٠- وأما تحليل الجوانب الاقتصادية للعمل المتعلق بتغير المناخ فقد أظهر المكاسب في الفعالية نتيجة التعاون والمرونة في اختيار مكان وكيفية الحد من الانبعاثات. وأحد التحديات التي تواجه تصميم سياسات في مجال تغير المناخ هو التمكين من تحقيق هذه المكاسب في الفعالية.

٢١- ولقد سبق للآليات الدولية من قبيل آلية التنمية النظيفة أن أثبتت كيف أن التعاون الدولي يمكنه أن يتيح هذه الكفاءات ومن ثم تحقيق تخفيضات مجدية من حيث التكاليف في الانبعاثات ويساهم في الوقت ذاته في التنمية المستدامة. ولكننا سمعنا عدة مرات في الحوار أن تصميم آلية التنمية النظيفة ونطاقها الحاليان يحدان من نطاقها. وتبعاً لذلك، اقترح عدة مشاركين تعديلات تتيح فرصاً أوسع وتكفل الحد من الانبعاثات بطريقة فعالة من حيث التكلفة. وقد دعت الحكومات إلى إتاحة المزيد من هذه الفرص في المستقبل.

٢٢- وقد سمعنا أيضاً على لسان كثيرين أن الآلية المالية للاتفاقية لا تستوعب حجم التدفقات المالية الضرورية لدعم التوصل إلى استجابة دولية فعالة. ويتعين النظر في إمكانية إيجاد آليات جديدة تشمل المؤسسات المالية الدولية والقطاع المالي الخاص. وقدمت عدة اقتراحات ترمي لإيجاد آليات تمويل ابتكارية، ويتعين النظر فيها بصورة منهجية. وقُدّمت في جميع جولات الحوار مقترحات جديدة لإيجاد حوافز لإطلاق إمكانات بعض البلدان النامية للمساهمة في الحد من الانبعاثات. وتستحق جميع هذه المقترحات أن تبحث عن كثب. وإذا ما نُفذت الإجراءات المقترحة بنجاح، فهي جميعها كفيلة بأن تعزز التنمية المستدامة.

٢٣- وقدّم العديد من المشاركين، طوال مدة الحوار، آراءهم بشأن المبادئ المتنوعة الكفيلة بإرساء أسس استجابة عالمية لتغير المناخ. وشملت هذه المقترحات المبادئ التالية: الإنصاف؛ والمسؤوليات والقدرات المشتركة ولكن المتمايزة؛ والسلامة البيئية؛ والكفاءة الاقتصادية؛ والمرونة لمراعاة مختلف الظروف الوطنية؛ وأهمية أولويات التنمية المستدامة.

٢٤- واستمعنا إلى مقترحات عديدة مؤداها أن الرؤية المشتركة التي تتجلى في تحديد الهدف الطويل الأجل من شأنها أن تتيح توجهاً عاماً للجهد المبذول وتكفل تناسب النتيجة الإجمالية للإجراءات المتخذة مع المشكلة القائمة. وقُدمت مقترحات بشأن الكيفية التي ينبغي أن يكون عليها هذا الهدف الطويل الأجل من حيث مستوى الانبعاثات، أو المدة الزمنية التي تتطلبها الانبعاثات العالمية لتبلغ ذروتها، أو الحد الأقصى للمستوى المقبول لزيادة درجة الحرارة. وفي هذا السياق، أشار عدة مشاركين إلى رأي الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ ومفاده أن الانبعاثات العالمية ستتطلب ما بين ١٠ - ١٥ عاماً لتبلغ ذروتها وأن من الضروري تقليصها إلى نصف المستوى الذي كانت عليه في عام ٢٠٠٠ بحلول عام ٢٠٥٠. ورأى العديد من المشاركين أن احترار الكرة الأرضية لا ينبغي له أن يفوق درجات الحرارة التي كانت

سائدة في الحقبة السابقة للمرحلة الصناعية بأكثر من درجتين مئويتين، وسلّموا في الوقت ذاته بأن هذا المستوى ذاته يسفر عن آثار ضارة ضخمة. وفي هذه المناقشة، أشار العديد من المشاركين إلى الترابط بين هذا الحوار والفريق العامل المخصص للنظر في الالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو عندما يتعلق الأمر بمناقشة الأهداف طويلة الأجل في مجال الانبعاثات.

باء- دعائم استجابة فعالة لتغير المناخ

٢٥- كما ذكر في الفقرة ١ أعلاه، حدد مؤتمر الأطراف للحوار مهمة تحليل النُهُج الاستراتيجية للعمل التعاوني طويل الأجل الكفيلة بالتصدي لتغير المناخ بما يتيح تحقيق الأهداف الإنمائية على نحو مستدام، وتناول الإجراءات المتعلقة بالتكيّف، واستغلال الطاقات الكاملة التي تنطوي عليها التكنولوجيا والفرص المهيأة في الأسواق. وقد ناقشنا كل واحد من هذه المواضيع الواحد تلو الآخر وتعرضنا لقضايا مشتركة بينها مثل الاستثمار والتمويل.

٢٦- وعندما اقتربنا من اختتام الحوار، طلبنا إلى الحكومات أن تبيّن بوضوح ما يشكل في رأيها دعائم أساسية لاستجابة فعالة لتغير المناخ. وثمة اتفاق راسخ على أن الدعائم التالية على أقل تقدير ينبغي أن تشكل، بصورة أو بأخرى، جزءاً من هذه الاستجابة:

(أ) التخفيف؛

(ب) التكيف؛

(ج) التكنولوجيا؛

(د) الاستثمار والتمويل.

٢٧- وقد ذكرت الحكومات أيضاً أن هذه الدعائم وحدها لن تشكل بحد ذاتها استجابة فعالة لتغير المناخ وأن من الضروري تعزيزها بعناصر إضافية هامة من عناصر الاستجابة الدولية التي ستأتي مناقشتها في الفقرات ٥٦ - ٦٠ أدناه.

١- التخفيف

٢٨- لقد أبرز الحوار حقيقة مؤداها أن الجهود الراهنة لن تكفي للتحكم في معدل ازدياد الانبعاثات العالمية أو تثبيت تركز غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي عند مستوى مأمون. وكثيراً ما قيل إن الطبيعة العالمية لتحدى تغير المناخ تتطلب حلولاً عالمية. وقد جرى التشديد على أن نجاح الجهود الرامية للتخفيف من آثار تغير المناخ يتوقف على إرادة جميع الحكومات للتحرك قدماً إلى ما أبعد من التزاماتها الحالية. وأعرب كثيرون عن رؤاهم بشأن ما يمكن أن يعنيه ذلك عملياً. ولم نسمع أي اعتراض على ضرورة مواصلة البلدان المتقدمة في تقدم الركب على طريق تحقيق التخفيف. وأعرب بعض البلدان عن الرغبة في إجراء تخفيض حاد في الانبعاثات، وأعربت بلدان أخرى عن الحاجة إلى تعزيز الإجراءات الرامية إلى تنفيذ الالتزامات القائمة، بينما أعربت بلدان أخرى أيضاً عن استعدادها لاتخاذ إجراءات للتخفيف بحوافز تساعدها على ذلك. ويحتاج الأمر إلى إجراء المزيد من المناقشات لتدعيم هذا التفاهم الهش واستكشاف السبل

لتطبيقه لدى تصميم نظام لمواجهة تغير المناخ. فتوافر المناسب من التكنولجيات التي التي تراعي المناخ، والتمويل والاستثمار، وآليات السوق من شأنه أن يدعم ويسهل إلى حد كبير أية جهود عالمية من هذا القبيل.

٢٩- وسيتطلب الأمر إجراء تحول جذري، ولا سيما في الطريقة التي يتم بها إنتاج الطاقة واستهلاكها. والخيارات الحالية والمستقبلية للكنولوجيات والهياكل الأساسية غير المستدامة أو غير الفعالة، أو الخيارات التي لا تستبعد إمكانية إدخال تحسينات ومكونات جديدة في المستقبل يمكن أن تؤدي إلى رصيد غير متجدد أو يمكن أن تقلص الاستثمارات، الأمر الذي يحد من قدرة الخيارات المستقبلية على التصدي لتغير المناخ. وينطبق ذلك بوجه خاص على الاستثمارات طويلة الأمد في نظم الطاقة والهياكل الأساسية، بما فيها المستوطنات البشرية والإسكان والمكاتب.

٣٠- وقد سمعنا أن العديد من البلدان، بما فيها البلدان التي تطلق قدراً ضئيلاً نسبياً من الانبعاثات، ترغب في المشاركة في الاستجابة العالمية. وقدمت بلدان عديدة إلى الحوار النُهُج الاستراتيجية التي هي بصدد اتخاذها للحد من انبعاثاتها الوطنية الإجمالية أو للتحكم في معدل ازدياد الانبعاثات بسبب توسع النشاط الاقتصادي. وقُدّمت هذه الاستراتيجيات في سياق الظروف والخطط الإنمائية القومية، وبيّنت الإجراءات التي اتخذتها هذه البلدان وتلك التي تستعد لاتخاذها في المستقبل. وفي بعض الحالات، حددت هذه الاستراتيجيات الكيفية التي تتمكن بها الآليات الدولية من زيادة تعزيز فعالية هذه الإجراءات.

٣١- وأحد المفاهيم المهمة المستجدة التي برزت من هذه العروض والنقاش الذي أعقبها هو الاقتراح بأن تكون فوائد تخفيف آثار تغير المناخ التي تحققها سياسات وتدابير التنمية المستدامة قادرة على أن تشكل إسهامات كبيرة في الجهود العالمية لضبط النمو والحد من انبعاثات غازات الدفيئة. وذُكر أن نهج سياسات وتدابير التنمية المستدامة من شأنه أن يتيح لبلدان نامية إمكانية التعهد، في حالة حصولها على الحوافز الضرورية، باتخاذ إجراءات قابلة للقياس ويمكن الإبلاغ عنها ويمكن التحقق منها للتخفيف من آثار تغير المناخ تماشياً مع أهدافها في مجال التنمية المستدامة. وهذه نقاط هامة يحسن إيلاؤها مزيداً من البحث.

٣٢- ويعتمد النجاح في التخفيف من آثار تغير المناخ على مجموعة من الآليات المواتية مثل النُهُج المالية والتنظيمية القادرة على تقليص التكاليف، وتوفير المزيد من الحوافز من أجل التنمية النظيفة، والمساعدة على حشد الاستثمارات المطلوبة. ولكي تكون هذه النُهُج المالية والتنظيمية أكثر فعالية، فهي تحتاج لأن تكون مصممة بما يتلاءم مع خصوصيات الاقتصادات الوطنية وأن تكون أقل ارتباطاً بالأطر الدولية مما هي عليه آليات سوق الكربون. وسنتناول دور آليات سوق الكربون بمزيد من التفصيل في معرض الحديث عن الجوانب المالية في الفقرات ٤٩ – ٥٥ أدناه.

٣٣- وإحدى الرسائل الرئيسية التي تستخلص من الحوار هي أن قطاع الطاقة ينبغي أن يشكل محور الاستجابة الدولية. واتفق ممثلو الحكومات وقطاع الأعمال على حد سواء على أن التحدي المتمثل في توفير الطاقة المطلوبة للأنشطة الاقتصادية يستدعي بذل جهود جبارة لاستكشاف جميع خيارات كفاءة الطاقة ذات التكلفة المنخفضة والسلبية، وتسريع استغلال التكنولوجيا المتاحة، وتعزيز العمل التعاوني لتطوير جيل جديد من تكنولوجيا الطاقة النظيفة. كما أن تحسين إدارة جانب الطلب قد يبشر بتغيير سلوك المستهلك.

٣٤- ومن دواعي تفاؤلنا أن نقاشاً واعداً قد دار بشأن الجهود الرامية إلى الحد من الانبعاثات التي تنشأ عن أنشطة إزالة الغابات وأن بلداً يتمتع بمساحات شاسعة من الغابات الاستوائية قد طرح اقتراحاً ملموساً لتسريع الجهود الرامية إلى

التقليل من إزالة الغابات عن طريق العمل التعاوني الدولي. وقد سمح ذلك بإجراء مناقشة محفزة على طرح الأفكار شارك فيها العديد من المشاركين في الحوار تناولت عدداً من النُهُج الممكنة للتصدي لمشكلة إزالة الغابات في إطار نظام يحدد في المستقبل. وستقدم الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية تقريراً للدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف عن نتائج عملها بشأن النُهُج كتحفيز العمل الرامي إلى الحد من الانبعاثات التي تنشأ عن أنشطة إزالة الغابات في البلدان النامية، وهو العمل الذي استهله مؤتمر الأطراف في دورته الحادية عشرة المعقودة في عام ٢٠٠٥ في مونتريال. ونجاح هذه الأعمال أهمية كبرى للجهود المستقبلية التي يبذلها المجتمع الدولي.

٣٥- وقد جرى أيضاً استكشاف إمكانيات التخفيف من آثار تغير المناخ في قطاعات أخرى، وتبيّن أن ثمة إمكانيات كبيرة. ويمكن للنُهُج القطاعية أن تكون فعالة في تحقيق هذه الإمكانيات إما عن طريق سياسات وطنية أو جهود دولية منسقة تبذل في قطاعات بعينها. وينطبق ذلك مثلاً على الانبعاثات التي تعزى للنقل الجوي والنقل البحري الدوليين. وذُكر أيضاً أن العمل الدولي المنسق بالتعاون الوثيق مع قطاع الأعمال سيكون فعالاً في قطاعات قادرة على المنافسة على الصعيد الدولي مثل الألمنيوم والصلب والأسمنت. ويمكن أن يشمل العمل على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني التعاون التكنولوجي ومؤشرات قياس الأداء وآليات السوق. وقد تحقق بالفعل نجاح أولي في بعض هذه القطاعات.

٣٦- ويبيّن تحليلنا للنُهُج الاستراتيجية للتخفيف من آثار تغير المناخ أن تعزيز العمل التعاوني الدولي يقتضي أن يقوم على أساسين متينين هما الاستراتيجيات الوطنية للتخفيف وفعاليتها التي يمكن تعزيزها بالعمل الدولي المنسق في بعض القطاعات. ومن شأن هذه الاستراتيجيات الوطنية أن تشكل العنصر الذي ترتكز عليه أية استجابة دولية فعالة. على أن هذه الاستراتيجية الدولية لن تكون فعالة بحق ما لم تسترشد باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وتنسجم مع هدفها لتثبيت تركز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى كفيل بأن يحول دون تدخل الإنسان بصورة خطيرة في النظام المناخي.

٢- التكيف

٣٧- لقد جرى التسليم بأن التكيّف مجال من مجالات العمل ذات الأولوية بالنسبة لجميع البلدان وعنصر حساس من عناصر الاستجابة المستقبلية لتغير المناخ. وثمة العديد من البلدان والمجتمعات التي تعاني بالفعل من آثار تغير المناخ وقد أُبلغنا بمجموعة كبيرة من أنشطة التكيّف التي يجري الاضطلاع بها. وهناك العديد من البلدان التي لا يسعها، بدون التعاون الدولي، اكتساب القدرات الضرورية لتحديد أهم المخاطر التي يرجح أن تواجهها، أو لتقدير ضعفاها، أو لوضع استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر وبناء القدرة على التحمل. وبالتالي من المهم أن تضم الاستجابة الدولية الفعالة لتغير المناخ آليات لدعم العمل الوطني والإقليمي في مجال التكيّف.

٣٨- وقد أولت الحكومات، في إطار الاتفاقية، مزيداً من الاهتمام للعمل بشأن التكيّف في السنوات الأخيرة، كما عرض عدد من المتحدثين في الحوار بالتفصيل البرامج الوطنية لبلدانهم بشأن التكيّف. وسيظل العمل وطني التركيز في معظمه، بالرغم من وجود استجابات إقليمية تبشر بالخير، كما أوضح ذلك مشاركون من منطقة البحر الكاريبي، لا سيما

في مجال المشاركة في تحمل المخاطر[٣]. ولكن بما أن التكيف مطلوب في الاستجابة لآثار تدخل الإنسان بصورة خطيرة في النظام المناخي على المستوى العالمي، فمن المناسب أن تقود أمانة الاتفاقية تلك الاستجابة بالعمل الوثيق مع غيرها من الوكالات الدولية، وأن تقدم البلدان التي تتمتع بقدرات وموارد كبيرة مساعدة للبلدان الضعيفة للتكيّف مع آثار تغير المناخ.

٣٩- وأبرز العديد من المتحدثين في الحوار أن إقامة تعاون دولي لتعزيز جهود التكيّف ينبغي ألا يتأخر. فبالإمكان المضي في هذا الاتجاه ريثما يتم التوصل إلى اتفاق بشأن العمل المستقبلي بموجب الاتفاقية وبروتوكول كيوتو. بل اتفق في أعقاب مفاوضات مطولة، أثناء الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأطراف على برنامج عمل مفصل ويجري الآن تنفيذه[٤]. والتحدي حالياً هو تحديد خطوات تستند إلى العمل الجاري وتشكل إضافة إلى قيمة هذه المساعي.

٤٠- وحث مشاركون على ضرورة تكثيف الجهود التي نبذلها، وذلك في أثناء العمل الجاري بشأن التكيف على الصعيدين الدولي والوطني. والحقيقة هي أن إدراكنا لأسس التكيف لا يزال محدوداً وأن إجراء المزيد من التحليل للآثار التي يرجح حدوثها، واستعراض نتائج التجارب، وتبادل أفضل الممارسات قد يكون مفيداً بشكل مباشر للحكومات في جميع المناطق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التعاون الدولي في تنفيذ الإجراءات العملية المطلوبة يطرح تحدياً، بينما لا تزال الخطط لهذا التعاون في طور التبلور، بل إن تكاليفه المحتملة لا تزال غير واضحة. وسيكون الوضوح في هذا المجال عنصراً حساساً لعملنا المستقبلي.

٤١- وذُكر أن تصميم استجابة فعالة في مجال التكيف سيتطلب التركيز على عناصر أساسية في التكيف، بما فيها تحديد الأنشطة ذات الأولوية على الصعيد الوطني ووضع آليات الدعم اللازم (على الصعيدين الوطني والدولي) لضمان إمكانية تنفيذ أنشطة التكيف الملموسة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية في جميع البلدان. ولتحقيق ذلك، قد يلزم اتخاذ عدد من الخطوات، بما فيها تعزيز الأساس العلمي لعملية اتخاذ القرار؛ وزيادة تطوير واستخدام أساليب وأدوات لتقييم احتياجات التكيّف ونتائج تدابير التكيّف؛ ومواصلة بناء القدرات الفردية والمؤسسية؛ وزيادة التمويل العام؛ وضمان توافر الحلول التكنولوجية اللازمة.

٤٢- وقد أكد استعراض سترن[٥] والعمل الذي اضطلعت به الأمانة في مجال تدفقات الاستثمار والأموال (انظر الفقرات ٥١ - ٥٥ أدناه) أن ثمة حاجة للتمويل والدعم على المدى البعيد لتنفيذ أنشطة التكيّف على الصعيد العالمي. ويتعين استكمال الأموال الموجودة حالياً بتطوير مصادر جديدة وخلاقة للتمويل وأدوات، مثل تمويل الكربون، ومشاركة قطاع الأعمال مشاركة واسعة، ووسائل تثبيط الجهود التي تتسم بسوء التكيّف، وتطوير آليات جديدة للمشاركة في تحمل المخاطر. وسيتطلب الأمر بذل المزيد من الجهود لإزالة الحواجز التي تحد من فرص الحصول على الأموال المتاحة

---

(٣) المشاركة في تحمل المخاطر تشير إلى آليات مستخدمة لتقاسم أعباء المخاطر ونقلها من طرف لآخر، بما في ذلك آليات من قبيل التأمين، وإعادة التأمين، وسندات الكوارث أو صناديق الكوارث.

(٤) برنامج عمل نيروبي بشأن آثار تغير المناخ والقابلية للتأثر به والتكيّف معه.

(٥) Stern N.2007.*The Economics of Climate Change: The Stern Review*.Cambridge: Cambridge University Press.

والتي ستتاح مستقبلاً. ويمكن للمنظمات الدولية والوكالات المنفذة القيام بدور رئيسي متعدد الأوجه في مجال تطوير التعاون والحد من الكوارث ومن ذلك على سبيل المثال تنفيذ مجموعة متكاملة من الإجراءات المرتبطة بالسياسيات والأهداف الوطنية والقطاعية والاستخدام الكامل لأسباب التآزر مع أهداف الاتفاقات البيئية الأخرى.

٣- التكنولوجيا

٤٣- لقد سمعنا القول بأن الخيارات التكنولوجية ستحدد إلى مدى بعيد قدر تغير المناخ الناجم عن الأنشطة الاقتصادية. فالتكنولوجيا جزء أساسي من جهود التخفيف والتكيف وستعزز كثيراً فرص نجاح هذه الجهود. وفي تبادل الآراء في أثناء الحوار جرى التطرق إلى نشر التكنولوجيا الحالية المراعية للبيئة ونقلها، فضلاً عن تطوير أنواع جديدة أكثر فعالية وتسويقها. واعتبرت مسألة تسريع التقدم في هذه المجالات أمراً أساسياً في سبيل الانتقال التدريجي إلى اقتصادات أقل استهلاكاً للكربون.

٤٤- وسمعنا قطاع الأعمال يقول إنه مستعد للقيام بدور في الترويج لاعتماد الحلول التكنولوجية لتغير المناخ على نطاق واسع. ومن الواضح وجود حاجة إلى استثمار رؤوس أموال ضخمة في البحوث والاختراعات التكنولوجية، ورغم أن سوق الكربون تعتبر وسيلة هامة لتعبئة مجتمع الأعمال وتحفيز الاستثمارات، فإنه من غير المرجح أن تكون هذه السوق المصدر الوحيد للحوافز الكافية للاستثمارات المطلوبة. فتطوير الحلول التكنولوجية الجديدة وإبرازها وتسويقها أنشطة يمكن أن تتطلب قدراً لا بأس بها من رؤوس الأموال. وبالنسبة للتكنولوجيات التي يكون الغرض الوحيد منها هو الحد من الانبعاثات، فإن ميزة الأخذ بها قبل غيرها محدودة للغاية. وسيتطلب الأمر اتخاذ إجراءات إضافية لتحقيق مثل هذه الاستثمارات. ويمكن للسياسات الوطنية والدولية أن تؤثر تأثيراً كبيراً في عائدات الاستثمارات في مجال الابتكار التكنولوجي.

٤٥- ويتضح من الحوار أن من الضروري إيلاء اهتمام خاص إلى التحول التكنولوجي في قطاع الطاقة. ورغم وجود العديد من المجالات التي تحتاج إلى عناية، نوقشت التكنولوجيات الأساسية التي شملت احتباس ثاني أكسيد الكربون وتخزينه، وتكنولوجيا الوقود الأحفوري المتقدمة، والطاقة المتجددة، والطاقة النووية المأمونة. فتكنولوجيات التكيّف (الموجودة والمستحدثة) والآليات التي تكفل حصول القطاعات والمجتمعات على هذه التكنولوجيات جرى أيضاً تناولها أثناء الحوار باعتبارها تشكل مسألة أساسية. وتشمل التكنولوجيات الموجودة نظم الإنذار المبكر التي أثبتت نجاعتها في تقليص درجة التعرض للأخطار المرتبطة بالطقس. ويتعين إجراء المزيد من التقييم الدقيق لتكنولوجيات التخفيف والتكيف على السواء وللدور الذي يمكن أن تقوم به في الاستجابة الفعالة.

٤٦- وناقش المشاركون النتائج التي أسفرت عنها الجهود المبذولة حالياً في سياق الاتفاقية في المجال التكنولوجي. وعرضت الحكومات آراءها فيما تراه من حواجز تعترض نشر التكنولوجيا فعلياً في المواقع المطلوبة للتخفيف والتكيّف، واقترحت مجموعة من الحلول للتغلب على هذه الحواجز. وقد أظهرت هذه المناقشة وجود تنوع كبير في الآراء بشأن قيمة النُهُج الاستراتيجية المتاحة. وقد دار في الحوار تبادل صريح بشأن إيجابيات وسلبيات مختلف النُهُج ساعد على إعادة بناء شيء من الثقة فيما بين الأطراف بعد أن قوضتها المناقشات الصعبة التي جرت في السابق بشأن هذه المسألة الهامة.

٤٧- وقُدّمت عدة مقترحات بشأن الإجراءات الأخرى المطلوب اتخاذها لتسريع التقدم في جميع مراحل العملية التكنولوجية من ابتكار التكنولوجيا إلى تطبيقها. ففيما يتعلق بالابتكار التكنولوجي، شملت المقترحات تعزيز الاستثمارات في الأنشطة البحثية والإنمائية المنظمة جيداً، وتكرار تنفيذ الشراكات الناجحة بين القطاعين العام والخاص، والاضطلاع بالأنشطة الهادفة في مجال بناء القدرات للبلدان النامية. وقد جرى تسليط الضوء على المشاريع الرائدة والشراكات والبرامج في مجال التنمية النظيفة باعتبارها نُهُجاً مفيدة لإبراز التكنولوجيات الجديدة المراعية للبيئة، بهدف تكرار المشاريع الناجحة في مناطق أخرى. وجرى اقتراح آلية لنقل تكنولوجيا مستندة إلى السوق، من شأنها أن تتيح حوافز للمستثمرين لنقل تكنولوجيات نظيفة، باعتبارها أدوات للتغلب على الحواجز التي تعترض نشر التكنولوجيا.

٤٨- وترجمة هذه الأفكار إلى حقيقة واقعة تستدعي إيلاء اهتمام خاص للتعاون التكنولوجي واسع النطاق في سياق التخفيف والتكيّف باعتباره عنصراً أساسياً من عناصر العمل التعاوني طويل الأجل لمواجهة آثار تغير المناخ. وتحدث ممثلو الحكومات وقطاع الأعمال على السواء عن التعاون الدولي الجاري بالفعل لتيسير تطوير ونشر التكنولوجيات الجديدة ونشر الموجود منها، ونحن متفائلون بإمكانيات تكثيف العمل التعاوني.

٤- الاستثمار والتمويل

٤٩- التغيير مكلف، على حد قول أحد المشاركين في الجلسة الختامية للحوار. فرغم أن العديد من إجراءات التخفيف، لا سيما في مجال كفاءة الطاقة، تتيح عائدات سريعة للاستثمار، لا يزال مطلوباً توفير التمويل مقدماً. وبالتالي شكل السؤالان التاليان أحد البنود الرئيسية التي انصب التركيز عليها في الحوار: ما هي التكلفة المطلوبة للاستجابة العالمية لتغير المناخ، ومن أين ستموّل؟

٥٠- وقد اتضح منذ افتتاح الحوار أن الآراء متباينة للغاية بشأن الأجوبة على هذين السؤالين، وبشأن معرفة حجم العائق الذي تشكله مسألة الحصول على الموارد المالية والذي يقف أمام إحراز تقدم. ورغم أن التباين في الآراء قد ظل على حاله بعد انتهاء الحوار، فقد قُدّمت في أثنائه مساهمتان مهمتان لفهمنا الصورة التمويلية والمالية. الأولى من السير نيكولاس سترن، الذي قدم حجة مقنعة على أن التحرك العالمي لمواجهة تغير المناخ من شأنه أن يحقق استدامة النمو والتنمية العالميين وأن عدم اتخاذ أي إجراء، في الجهة المقابلة، سيعوق تقدمهما. فاستعراض سترن يمثل بالنسبة لنا وبالنسبة لآخرين كثيرين نقطة تحول في فهم الحجة الاقتصادية لتوفير الموارد المالية لدعم الاستجابة العالمية الفعالة لتغير المناخ. فقد قدم تقديرات لتكلفة مثل هذه الاستجابة، وهي تكلفة تعتبر رغم سعة نطاقها، متواضعة نسبياً في مجملها بالمقارنة بمخاطر عدم تخفيف آثار تغير المناخ. ومع ذلك، وكما أشار استعراض سترن والمشاركون في الحوار، ما زال علينا أن نتعلم الكثير جداً بشأن الجوانب الاقتصادية لتغير المناخ. فإن من شأن وضع تعريف أكثر دقة لمنحنى التكاليف والفوائد مثلاً أن يمكّن الحكومات من أن تراعي جيداً في حسابها التكاليف والفوائد الاقتصادية التي تنجم عن تفادي إحداث المزيد من تغير المناخ.

٥١- وبموافقة المشاركين، طلبنا إلى الأمانة، أن تجري تحليلاً للموارد المالية التي يتطلبها التخفيف والتكيّف كجزء من الاستجابة العالمية لتغير المناخ. وفي الجلسة الختامية للحوار قدم التقرير عن عمل الأمانة[٦]، ويمثل ثاني أكبر المساهمات المشار إليها في الفقرة ٤٢ أعلاه. وقد جاء فيه أن الاستجابة لتغير المناخ ستتطلب إدخال تغييرات كبيرة في الأنماط الحالية للاستثمارات والتدفقات المالية، ورسم صورة معقدة للغاية أبرزت وجود اختلافات جذرية في الظروف الوطنية ومصادر التمويل المناسبة للتخفيف والتكيّف. ولأغراض التخفيف، تشكل الموارد المحلية التي يتيحها قطاع الأعمال استجابةً لمؤشرات السوق أو للمتطلبات الحكومية المصدر الرئيسي للتمويل المطلوب. ولكي يتحقق ذلك، من الضروري إيجاد سياسات وطنية لتهيئة الظروف المناسبة للاستثمار التجاري.

٥٢- وأوضح التقرير أيضاً أن استثمارات القطاع الخاص، المحلي والأجنبي ستكون قاصرة إلى حد كبير عن تلبية احتياجات بعض البلدان. وأبرز ممثل دولة جزرية صغيرة نامية في الحوار الصعوبة التي يواجهها بلده في اجتذاب الاستثمار التجاري في مجال التكنولوجيات المراعية للبيئة، لا لشيء إلا لأن اقتصاد هذا البلد صغير. وشدد التقرير على أن العديد من البلدان النامية، لا سيما الأقل نمواً منها، ستكون في حاجة إلى المزيد من المساعدة الإنمائية والتمويل بشروط ميسرة.

٥٣- وتناول التقرير بالتحليل الوضع الراهن والاحتمالات المستقبلية لسوق الكربون التي استحدثها بروتوكول كيوتو. فأسواق الكربون الآخذة في التوسع ينظر إليها على أنها أدوات قوية لتقديم حوافز إيجابية للبلدان النامية لاتخاذ إجراءات طوعية، ولتقديم وسائل فعالة من حيث التكاليف للبلدان المتقدمة للوفاء بالتزاماتها في مجال الحد من الانبعاثات. وناقش المشاركون آفاق تطور آلية التنمية النظيفة في المستقبل، والتنفيذ المشترك، والاتجار برخص إطلاق الانبعاثات ولكنهم أقروا بأن حجم التوسع المطلوب كبير بحيث سيتطلب الأمر إيجاد آليات إضافية لجعل هذا التوسع في استخدام أسواق الكربون ممكناً. ومن الضروري أن تتجاوز مثل هذه الآليات الجديدة القيود التي يتسم بها نهج التعامل مع كل مشروع على حدة وأن تكون قادرة على أن تدر فوائد ملموسة في مجال التنمية المستدامة للبلدان المضيفة. وأما احتمالات نشوء سوق كربون تتسم بالحيوية، وتدفقات مالية متصلة بها، فيحددها الطموح في الالتزامات المقطوعة في مجال الحد من الانبعاثات والمدى الذي ستبلغه الحكومات الوطنية في استخدام أداة السياسة العامة المتمثلة في الاتجار برخص إطلاق الانبعاثات للوفاء بتلك الالتزامات.

٥٤- كما أكد التقرير والعديد من الخبراء المشاركين، وبعضهم من قطاع الأعمال، على أن أسواق الكربون وحدها لن تكون، في مراحل تطوير التكنولوجيا السابقة للمرحلة التجارية، ولا سيما مراحل البحث والتطوير والعرض، حافزاً لما يكفي من الاستثمارات. والسبب في ذلك هو أن المستثمرين التجاريين لن يحصلوا على عائدات مناسبة. وسيظل من الضروري أن تتقاسم الحكومات أعباء المخاطر المالية المترتبة على جلب تكنولوجيات جديدة إلى الأسواق. وشكلت مناقشة هذه المسألة سمة للعنصرين المالي والتكنولوجي من عناصر الحوار.

٥٥- وأشار التقرير إلى وجود فجوة خطيرة في البيانات وفي التحليل المتعلقين بتمويل عملية التكيّف. وقد تناول هذه المسألة العديد من المشاركين الذين أكدوا على أن تدارك هذه المشكلة أمر حيوي لوضع ترتيبات التعاون الدولي في

---

(٦) "Background paper on analysis of existing and planned investment and financial flows relevant to the development of effective and appropriate international response to climate change"، متاح على الموقع <http://unfccc.int/cooperation_and_support/financial_mechanism/items/4053.php>.

المستقبل. وبالرغم من هذه الفجوة، فقد جرى التسليم على نطاق واسع بأن إيجاد تمويل إضافي كبير مطلوب لدعم الإجراءات الفعالة في مجال التكيّف. وفي هذا الصدد، سلطت المناقشات الضوء على ضرورة تحديد مصادر جديدة وخلاقة للتمويل، وعلى ضرورة استخدام التمويل المتاح حالياً بأقصى درجة من الفعالية.

٥- عناصر أخرى

٥٦- لقد تناولنا الآن الدعائم الرئيسية التي ستكون، على أقل تقدير، مطلوبة لإنشاء استجابة فعالة لتغير المناخ. ولا يمكن لأي من هذه الدعائم أن تعمل عملها بفعالية بمعزل عن الدعائم الأخرى؛ وعندما تتكامل بحق فإن مفعولها العام سيفوق مجرد كونه مجموع أجزائها.

٥٧- وقد جرى تحديد عدة عناصر إضافية ستكون مطلوبة لكي يكون العمل التعاوني الطويل الأجل فعالاً وملائماً بحق. وقد اقتُرِح ضرورة إيلاء اهتمام خاص إلى العناصر التالية:

(أ) إدارة الآثار غير المقصودة التي تطال اقتصادات بلدان أخرى جراء تدابير الاستجابة؛

(ب) سبل التنفيذ، علاوة على التمويل، بما فيها بناء القدرات والتوعية.

٥٨- لقد بات واضحاً من المناقشة أن الآثار الممكنة غير المقصودة التي تطال اقتصادات بلدان أخرى جراء أعمال التكيف والتخفيف ستتطلب عناية شديدة وصارمة لدى تصميم الاستجابة المستقبلية لتغير المناخ وتنفيذها. وثمة أمثلة عديدة على هذه العواقب تتعلق بالأثار الممكنة على التجارة والخدمات مثل إنتاج الوقود الأحفوري والزراعة والسياحة. وترتبط هذه المسائل ارتباطاً شديداً بسياق التنمية المستدامة للسياسة المناخية وضرورة مراعاة الظروف الوطنية والمصالح المشروعة للآخرين لدى وضع السياسات وتنفيذها.

٥٩- وأشار العديد من المشاركين، لدى الحديث عن الإجراءات التي تتخذها بلدانهم للتصدي لتغير المناخ، إلى الحواجز والقيود الناجمة عن الافتقار للقدرات المالية والمؤسسية والبشرية. ومن الواضح أن العمل الوطني الفعال للتصدي لتغير المناخ سيتطلب القيام بعمل جبار لتعزيز القدرة على قياس الانبعاثات ورصدها، وتطوير استراتيجيات وطنية وتنفيذها، وتحديد آثار تغير المناخ ومواطن الضعف، والتوعية، والمشاركة بهمة في التحرك الدولي لمواجهة تغير المناخ. واهتمام العملية الدولية بهذه الاحتياجات شرط مسبق لتحقيق النجاح المرجو.

٦٠- وكان واضحاً من مداخلات المشاركين أن عملنا التعاوني المستقبلي سيسترشد بمبادئ أساسية من قبيل تلك المبادئ المذكورة في الفقرة ٢٣ أعلاه.

جيم - الخطوات القادمة

٦١- كما سبق أن أشرنا إلى ذلك، تردد كثيراً طوال الحوار، أن إيجاد استجابة فعالة لتغير المناخ سيتطلب القيام بمزيد من العمل على الصعيد الدولي، سواء أكان ذلك عن طريق تحسين تنفيذ الالتزامات الراهنة أم بتعزيز الالتزامات الحالية بالقدر الذي تستلزمه الاستجابة الفعالة لتغير المناخ. وبالتالي فإن السؤال المطروح هو التالي: ما السبيل إلى تحقيق هذا العمل الإضافي؟ ولقد أعرب عدد من المشاركين عن الرأي القائل بعدم وجود حاجة إلى عملية أخرى، بينما قال البعض

الآخـــر إن المطلـــوب هو البناء على عملية الحوار الحالية وذلك بالانتقال إلى أسلوب جديد من المناقشة يمكن فيها اتخاذ قـــرارات فـــيما يتعلق بالعمل التعاوني المستقبلي للتصدي لتغير المناخ. والحقيقة أنه بدون إيجاد عملية إضافية، لن تتمكن الحكومـــات بطبيعة الحال من التوصل إلى اتفاق بشأن استجابة مستقبلية أكثر فعالية للتصدي لتغير المناخ. وقال بعضهم أيضـــاً إنهـــم يأملون في أن يكون في مقدورهم الحفاظ على الخصائص الإيجابية التي صبغت الحوار، من قبيل القدرة على التبادل الحقيقي للآراء. وبالتالي يحتاج الأمر إلى تصميم عملية جديدة تجمع بين هذه العناصر.

٦٢- وردت في المناقشة عدة إشارات إلى المسألة الحساسة أي معرفة درجة التزامن الواجب بين العمل الذي يجري في إطار العملية الجديدة والعمل الذي يقوم به الفريق العامل المخصص. وقال بعض المشاركين إن التقدم يقتضي التكامل التام بـــين جميع الأعمال المتعلقة بالعمل التعاوني المستقبلي أو سير هذه الأعمال بوتيرة مماثلة؛ واعتبر آخرون أن مساري العمل هذيـــن مـــتمايزان مـــن حيث تركيزهما، حيث يتعلق أحدهما أساساً بالبلدان النامية بينما يتعلق الآخر بالبلدان المتقدمة. والمقـــترحات التي قدمت في حلقة العمل الأخيرة بشأن العمل المستقبلي بعد انتهاء الحوار شملت مجموعة المواقف التي تقع بين هذين الاتجاهين. ونعتقد أن الفكرة القائلة بضرورة إيجاد حل عالمي مقبولة عموماً وذلك نظراً إلى الطابع العالمي لتغير المناخ. فإنشاء الفريق العامل المخصص وعملية الحوار باعتبارهما عمليتين متوازيتين، والإقرار بقيود وفرص كل منهما، إنما يبيّن ضرورة وجود قدر ما من التزامن.

٦٣- وينبغي النظر في الإطار الزمني لهذه العملية. وشدد جميع المشاركين تقريباً على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل تفادي الآثار الأكثر خطورة لتغير المناخ، وكذلك لإعداد الاقتصاد العالمي بشكل أفضل لمستقبل تخضع فيه انبعاثات الكـــربون لقيود. واقترح البعض ضرورة إنهاء أي عملية بشأن تطوير عمل تعاوني طويل الأجل للتصدي لآثار تغير المناخ بحلول عام ٢٠٠٩. وهو ما يجعل اتخاذ قرار في موضوع العملية أمراً مهماً بالنسبة لمؤتمر الأطراف في دورته الثالثة عشرة.

٦٤- واقترحـــت خـــيارات شتى لعمليات يمكن أن ينظر فيها مؤتمر الأطراف لتحديد مدى ملاءمتها لتحقيق النتائج المرجوة، ومنها ما يلي:

(أ) توسيع الحوار، بتقديم تقرير آخر إلى مؤتمر الأطراف، بحيث يكون مشابهاً للحوار الحالي أو تجديد ولاية الحوار الحالي وأطره الزمنية؛

(ب) مواصلة المناقشة بشأن العمل التعاوني الطويل الأجل في إطار بند من بنود جدول أعمال مؤتمر الأطراف وإعادة تنظيم ودمج جداول أعمال الهيئتين الفرعيتين (الهيئة الفرعية للتنفيذ والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية) حول الدعائم؛

(ج) إيجـــاد عملـــية تفاوضـــية يُضطلع بها في إطار فريق عامل أو هيئة تفاوضية أخرى تُنشأ في إطار مؤتمر الأطراف، بولاية واضحة وأطر زمنية محددة؛

(د) إيجـــاد عملـــية تفاوضـــية متكاملة تماما يُضطلع بها في إطار فريق عامل أو هيئة تفاوضية أخرى بولاية واصحة وأطر زمنية محددة تُنشأ في إطار مؤتمر الأطراف، ومؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو.

٦٥- ولجميع هذه الخيارات إيجابيات وسلبيات، غير أن تحليل نوعيتها يتطلب قدراً من الموضوعية. فالتوصل إلى استنتاجات بشأن عملية أخرى هي من مسؤولية مؤتمر الأطراف وربما كانت مهمته ذات الأولوية. ونرى أن هذا الأمر يتطلب إصدار حكم على المستوى السياسي.

٦٦- وإذا وافق مؤتمر الأطراف على عملية أخرى، فسيترتب على ذلك انعكاسات على برنامج عملنا وممارساتنا الحالية في إطار الاتفاقية. ونحن مقتنعون بأن زيادة وضوح المهمة التي بين أيدينا تتطلب زيادة تكثيف وزيادة تركيز الجهود التي نبذلها. واستمرار الوضع على ما هو عليه لا يمكن أن يحقق ما تقول الحكومات جميعها أنها ترغب في تحقيقه. فمستوى الطموح المطلوب للاستجابة لتغير المناخ على نحو يمكن معه تحقيق التنمية وخفض الانبعاثات معاً عال جداً، كما أن الانعكاسات العملية لتطوير مثل هذه الاستجابة ينبغي أن تدركها الحكومات ووكالاتها الرئيسية إدراكاً كاملاً.

٦٧- وينبغي أن يقابل هذا التحدي برنامج عمل قادر على تحقيق النتائج المرجوة. والعنصران الرئيسيان للنجاح في هذا المجال هما الزمن والموارد المالية. وكلنا يعلم أن هذين العنصرين محدودان. ففي إطار برنامج العمل الحالي والمخصصات المالية بموجب الاتفاقية لا يتسع المقام لتناول المهمة التي قال المشاركون إنها ضرورية. والممارسة التي نحن عليها حالياً والمتمثلة في التفاوض على مدى أربعة أسابيع في كل عام ليست ملائمة على الإطلاق لوضع الاستجابة الحكومية الدولية الضرورية. وسيتعين على الأطراف النظر في كيفية التغلب على هذه القيود، وكذلك في كيفية زيادة فعالية إدماج مساهمات الشركات وغيرها من الأطراف الفاعلة من غير الدول، وهي الأطراف التي ستقوم بدور كبير في تنفيذ ما يتخذ من إجراءات مستقبلاً.

٦٨- ونرى احتمالين في هذا الصدد. الأول هو طلب تمويل إضافي للعملية الجديدة يمكن أن يدعم برنامج عمل ومشاركة الجميع على نحو كاف. وينبغي أن تكون الوفود مستعدة لتخصيص الوقت اللازم في جداولها الزمنية للمشاركة. والاحتمال الثاني هو تقييم برامج عمل الهيئتين الفرعيتين بهدف ترشيدها أو تعليقها لتلبية مطالب العملية الجديدة. ويرجح أن تكون النتيجة هي ارتفاع الخيارين في وقت واحد وسيتطلبان بالضرورة زيادة الموارد، والقدرات، والإرادة السياسية. وسيتعين على مؤتمر الأطراف تناول هذه المسألة العملية إذا ما أريد الاضطلاع بعملية إضافية.

٦٩- ومن الضروري أن يحدد مؤتمر بالي الخطوات المقبلة الكفيلة ببلورة استجابة فعالة لتغير المناخ. وستكمل الاجتماعات القادمة مهمة وضع الدعائم وإدماجها. فالروح البناءة التي سادت عملية الحوار تعني بالنسبة لنا أن احتمالات تصدينا للتحدي الذي يواجهنا جميعاً والمتمثل في بناء استجابة عالمية فعالة لتغير المناخ أكبر مما كانت عليه في أي وقت مضى.

- - - - -